

بسم الله الرحمن الرحيم



جمهورية مصر العربية

مجلس الدولة

رئيس الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع  
المستشار النائب الأول لرئيس مجلس الدولة

١٥

رقم التبليغ:

٢٠١٧/٣١

بتاريخ:

٤٥٤٢/٢/٢٢

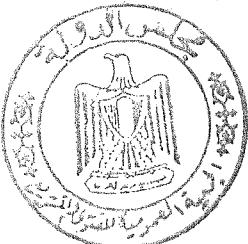
ملف رقم:

السيد المهندي / رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة لشئون المطبع الأصيرية

تحية طيبة وبعد . . .

فقد اطلعنا على كتابكم المؤرخ ٢٠١٦/٥/١٠ بشأن النزاع القائم بين الهيئة العامة لشئون المطبع الأميرية ووزارة الموارد المائية والرى بخصوص إلزام الأخيرة سداد مبلغ مقداره (١٩٣٤) ألف وتسعمائة وأربعة وثلاثون جنيهاً قيمة المديونية المستحقة عليها للهيئة.

وحاصل الواقع - حسبما يبين من الأوراق - أن الهيئة العامة لشئون المطبع الأميرية قامت بنشر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٤٦٢) لسنة ٢٠٠٢ بشأن الموافقة على التنازل عن الدين المستحق لوزارة الموارد المائية والرى في ذمة شركة مصر للحرير الصناعي بكفر الدوار، حيث بلغت قيمة النشر (١٩٣٤) ألفاً وتسعمائة وأربعة وثلاثين جنيهاً، وذلك بناء على تعليمات من رئيس مجلس الوزراء، وحيث إن قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (١٣٥٣) لسنة ٢٠٠٢ حدد الجهة التي تتحمل نفقات النشر بالجريدة الرسمية والواقع المصرية بأنها الجهة التي صدر التشريع بناء على طلبها، أو تلك التي يرتبط التشريع باختصاصها، ومن ثم تغدو وزارة الموارد المائية والرى والتي صدر القرار المشار إليه بناء على طلبها هي الجهة التي تتحمل قيمة نشره، إلا أنها امتنعت عن سداد هذه القيمة إلى الهيئة العامة لشئون المطبع الأميرية لذلك طلبتم عرض النزاع على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع.



مجلس الدولة  
مركز المعلومات - الجمعية العمومية  
لقسمى الفتوى والتشريع

ونفيد: أن النزاع عُرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المعقودة فى ٢٢ من فبراير عام ٢٠١٧م، الموافق ٢٥ من شهر جمادى الأولى عام ١٤٣٨هـ؛ فاستعرضت ما استقر عليه إفتاؤها من انتهاء النزاع متى التزمت الجهة الإدارية المعروض ضدها بتنفيذ ما هو مطلوب منها لاستغلاق باب المنازعه بشأنه.

ولما كان ذلك، وكان الثابت من الأوراق أنه ورد إلى السيد الأستاذ المستشار نائب رئيس مجلس الدولة، رئيس إدارة الفتوى لوزارات الصناعة والتجارة والبترول والكهرباء كتاب السيد المهندس رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية المؤرخ ٢٠١٦/٨/٢٩ المتضمن أن وزارة الموارد المائية والرى قامت بسداد مبلغ المديونية محل النزاع بموجب الشيك رقم (٢٠١٤٠٦٢٣٤٢٣١٧) بتاريخ ٢٠١٦/٨/١٨، ومن ثم لا يكون هناك وجہ للاستمرار في نظر النزاع الماثل لاستغلاق باب المنازعه بشأنه، ويغدو متعيناً حفظه.

## لذلك

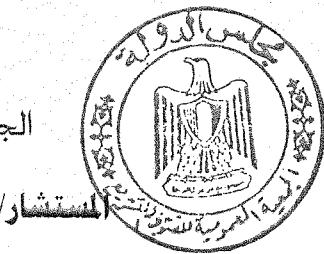
انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع، إلى حفظ الموضوع.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

تعدادي رقم: ٢٠١٧/٣١٨

رئيس  
الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع  
المستشار /  
يحيى مكي  
يحيى أحمد راغب داكر روبي  
نائب الأول لرئيس مجلس الدولة

رئيس  
المكتب الفني  
المستشار /  
صطفى حسين السيد أبو حسين  
نائب رئيس مجلس الدولة  
معتز /



مجلس الدولة  
مركز المعلومات - الجمعية العمومية  
للسعي الحقوقي والتنوير